

الفصل السابع

الوثائق وأهميتها في الكتابة التاريخية

الوثيقة في اللغة العربية لفظ محدود المعنى ، وعام في نفس الوقت لم تعطه المعاجم العربية القديمة والحديثة على حد سواء ما يستحقه من شرح وتعريف بالمراد منه . وقد يكون القدامى ، من اللغويين معذورين في ذلك ، لأن علم الوثائق لم يكن معروفا لديهم حينذاك أو على الأقل لم يكن معروفا لديهم بهذا الاسم ^(١) ومن هنا جاء تعريف الوثيقة في معاجم اللغة على أنها مؤنث الوثيق ومعناه الحكم أو ما يحكم به الأمر ، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره بمعنى بالثقة ^(٢) واسم التفضيل من هذه الكلمة هو الأوثق ، والمؤنث منه وثقى ^(٣) . وقد جاءت هذه الكلمة في سورة البقرة في قوله تعالى « فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم » ^(٤)

ونتيجة لهذه العمومية في توصيف الوثيقة فقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الوثائق فبعض المؤرخين يقصد بها المستندات التي تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية وتعرف في هذه الصالة بالبريئة القانونية كالأوامر ، والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمعاهدات هذا الى جانب الرسائل التي تحمل هذه الصفة ، وبعضهم الآخر يقصد بها كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية

-
- (١) د. د. سلوى ميلاد : الوثيقة القانونية ، ماهيتها — أجزاؤها أهميتها ،
الناشر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٦ ص ١٠ .
- (٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ٢ ، القاهرة ، صفحة
١٠٢٣ .
- (٣) بطرس البستاني : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ١٩٨٣ م
صفحة ٩٥٦ — ٩٥٧ .
- (٤) الآية ٢٥٦ .

حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية^(٥) ومعنى ذلك أن روايات شهود العيان ، وكشوف أسماء طلاب الجامعات والمدارس والتعليمات الموجهة اليهم ، وقرارات وخطب رؤساء الأحزاب وغيرها تدخل في مفهوم الوثائق^(٦) .

وتوسع البعض في تعريف الوثيقة فقال أنها كل آثار السلف حتى ولو كان ذلك خطابا من ابن الى ابيه أو من صديق الى صديقه ، أو بيان حساب لأحد التجار أو حجابا من الأجابة أو تعويذه من التعاويذ أو ايصال دين أو قائمة بأسعار بعض السلع أو ما شابه ذلك وبخاصة وأن كل ذلك قد يكون ذا أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعى والثقافى وغير ذلك من الميادين الجديدة في علم التاريخ^(٧) .

وحتى يمكن حسم هذا الموضوع فنسعرض لبعض ما ورد في أنظمة بعض دور الوثائق المتقدمة في العالم . ففى قانون دار الوثائق العمالية فى لندن الصادر فى ١٤/٨/١٨٣١ م (١٢٤٦ هـ) نص على أن الوثيقة تعنى الملفات والسجلات والحجج والمستندات ، ومحاضر الجلسات والمراسيم ، والاشعارات والوائح القانونية ، وكشوفات الجرد ، والكشوفات الحسابية ، والأوراق ، والكتب .

وفى القانون الأمريكى الصادر فى ٧/٧/١٩٤٣ م (١٣٦٦ هـ) جاء تعريف الوثيقة بأنها الكتب والأوراق والخرائط والصور الفوتغرافية أو أية مواد وثائقية بغض النظر عن شكلها الطبيعى أو صفتها .

(٥) د. على الغمراوى : تقرير بلبوجرافى عن بحوث فرنسية ونشراتها فى القرن الثامن عشر . مجلة العلوم الاجتماعية بالرياض ، العدد السابع ١٤٠٣ — ١٩٨٣ ص ١٠٧ .

(٦) د. عبد العظيم رمضان : المذكرات السياسية وأهميتها بين وثائق تاريخ مصر المعاصر — دراسة غير منشورة ضمن بحوث ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث ، ١٩٧٧ ص ٣ .

(٧) د. حسنين ربيع : وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادى لموانى الحجاز واليمن فى العصور الوسطى ، بحث منشور ضمن الجزء الثانى من مصادر تاريخ الجزيرة العربية ص ١٣١ .

وعند تقييمنا لهذه الآراء يتضح انه اذا قصرنا مفهوم الوثيقة على الوثائق الرسمية فاننا قد نصل الى نتيجة قد لا يقبلها المنطق والواقع ، وقد تبعدنا عن الموضوعية وهى أن الكثير من أصول الأحداث التاريخية ليس لها صفة رسمية أو حكومية ، وأن الوثائق الرسمية فى كثير من الأحيان لا تفى بالفرض المطلوب فى تفسير الأحداث مما يحتم على الباحث الرجوع الى كل ما تركه الحدث التاريخى من آثار ، وهذا يعنى أن العديد من الدراسات الرصينة لا تعد دراسات موثقة ومن هنا فنحن نتفق مع الرأى الذى يرى توسيع حد الوثيقة ونرى أن كل ما خلفه الحدث التاريخى من آثار يدخل فى عداد الوثائق كما نضيف الى ما سبق ذكره ضرورة وضع التسجيلات الصوتية والارشيفات الفوتوغرافية والسينماتوغرافية ضمن تعريف الوثائق خصوصا وانه ليس من المنطقى ان لا ندخل جلسات المؤتمرات الدولية المسجلة صوتيا والمحفوظة بوزارات الخارجية وفى هيئة الأمم المتحدة ، وفى وزارات الاعلام والمؤسسات العلمية وغيرها ضمن نطاق الوثائق بل ينبغى ان يشتمل دور الوثائق العربية على ارشيف الوثائق الصوتية Archive Snore والذى قد يكون فى المستقبل هو أرشيف الغد .

وعن أهمية الوثائق فقد اختلف المؤرخون والعالمون فى حقل الدراسات التاريخية أيضا فى تحديد مدى أهمية الوثائق فمعظمهم نعتها بالعديد من النعوت التى تبرز قيمتها وأهميتها ، وبعضهم شكك فى ذلك وعن المجموعة الأولى : فقد وصفوها بأنها قطع من حياة الأسلاف ، وشهود معاصرة للوقائع التاريخية ، وأقوى المصادر حجة فيما يتعلق بتصوير الحياة اليومية وتحديد التواريخ والأماكن وكثيرا ما يؤدى اهمالها أو الاستغناء عن بعضها الى أن يخطئ المؤرخ فى أحكامه (A) ، وانها المادة الخام التى تحمل بين سطورها تراث الأمم وحضارتها ، وهى الشاهد الأكبر على تراث الأمم وتاريخها ، وهى سند المؤرخ القوى الذى يجد بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل الحلقات

(A) د. أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربى وكيفية صيانتها . حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس . المجلد التاسع ١٩٦٤ .

المفقودة ، وهى المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ لكونها منبعها يكرا يرد فيه الكثير مما لم يتوصل اليه المؤرخون ^(٩) وهى الأصول التى لا يمكن كتابة التاريخ الصحيح او تحقيق الحوادث التاريخية بدونها ، وهى التى تتسم بالاصالة والتفرد والعطاء — وبخاصة اذا كانت تسد فراغا فى تاريخ البشرية ، وهى المصادر النزيهة التى يصعب الشك فى صحتها ، وبخاصة وانها لم تكتب اصلا بفرض التأليف التاريخى ^(١٠) يضاف الى ذلك انها افضل موصل لتبيان الحقيقة التى تجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور دون اذى شك أو مواربة ، وترفع الستار عن الكثير من القضايا التاريخية التى يشوبها الغموض والتى لا يزال بعضها الغازا محيرة ^(١١) مما تسد يودى الى تغيير مفاهيم خاطئة قد توارثها الآباء عن الأجداد ، والابناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة فى غير استحقاق ^(١٢) ، كما انها مصدر للمعلومات من الدرجة الأولى يفتح لنا ابوابا جديدة ومتعددة للدراسة لكونها مصدرا مهما سطر فيه الكثير مما أغفله المؤرخون فى كتاباتهم كما أن فقدها أو تعرضها للتلغ والضياع يزيد من الفجوات فى مجرى التاريخ ، ويجعل حلقات كثيرة منه مجهولة الى الأبد .

والى جانب ذلك فان كل وثيقة لا يتسنى لأحد الوصول الى قراءتها تعد وثيقة ميتة ، وهذا هو شأن الوثائق التى ما زالت مطمورة حتى الآن فى بعض الخزائن الحكومية والخاصة أو فى حوزة جماعة تحاول احتكار الوثائق أو بسبب ظروف خاصة تحول دون نشرها ، وفى ذلك الحالات، تظل هذه الوثائق معطلة ، ولا يمكن الاغادة منها فى البحث التاريخى الا اذا خرجت من مخابئها الى طريق النور حيث يتم نشرها والاستفادة من

-
- (٩) محمود عباس حمودة : المدخل الى دراسة الوثائق العربية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ص ٣ .
(١٠) لم يكن لدى الناس الذين دونوا أعمالهم منذ مئات السنين أية معلومات محددة عن الطريقة التى يعمل بها المؤرخ المعاصر .
(١١) الدارة : العدد الأول ، شهرال ١٤٠٥ / يونيو ١٩٨٥ ، مقال للاستاذ عبد الله الحقييل تحت عنوان « أهمية تجميع تراثنا الوثائقى المتناثر فى مكتبات العالم ص ١٩٠ .
(١٢) لم يعد مجهولا أن أجيالا متعاقبة من ابناء مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقية .

معلوماتها ، وتحولها من مادة خام صامته الى معلومة تاريخية قد تضيقه الى المعرفة شيئا جديدا .

اما عن المجموعة الثانية فقد شككت في مصداقية الوثائق ودقتها وحجتها في ذلك ان العديد من الوثائق تعبر عن رأى أصحابها الذى قد لا يخلو من التحيز ، وانها قد تحتوى على معلومات خاطئة أو محرفة أحيانا تكون قد بلغت الى أحد المسئولين فبادر بإيصالها الى حكومته دون التثبت منها أو ربما كان أحد الأشخاص قد حاول تزوير ما فيها من معلومات لذلك لا يجوز للمؤرخ أن يقبل ما جاء في الوثائق وبخاصة انها لا تحتوى الا على ما كان يفكر فيه صاحب الوثيقة .

والسواقع أن كلا من السرايين له وجاهته فعلى السرايم من أنه لا يوجد شك كبير في أصالة وحياد الوثيقة ونزاهة كاتبها ، وبخاصة انه عاش في وقت لم يكن في ذهنه أن ما كتبه سيكون ذا قيمة تاريخية بعد ذلك أو سيعتمد عليه في التأليف التاريخي (١٣) ؟ لذلك تنتفى الأهراء الذاتية عن الوثيقة التاريخية وتصبح مصدرا رئيسا للمعلومات من الدرجة الأولى (١٤) فانه من المعروف أن بعض الوثائق لا تخلو من التحيز والتهوى أو التحريف لذلك فانه لا يجوز للمؤرخ أن يقبل كل ما جاء في الوثائق بل ان مهمته هي غربلة المعلومات الموجودة بالوثائق ومقابلتها بغيرها من المصادر للتوصل الى الحقيقة ، والتعرف على ملامبات الواقع . فعلى الرغم من أهمية الوثائق فانها في حد ذاتها لا تصنع الحقيقة التاريخية بل تظل أداة خرساء في يد من لا يعرف كيف يضيف من علمه وخبرته فيها (١٥) .

١٣) د. حسنين ربيع : البحث السابق ص ١٣١ .

١٤) د. سلوى ميلاد : وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٣ ص ٣ .

١٥) يرى البعض أن مجرد العثور على الوثائق ونشرها ومناقشتها يكون ذات فائدة للتاريخ .

انظر : لويس جوتشلاك : كيف تفهم التاريخ — مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي — ترجمة عائدة سليمان واحمد أبو حاكمة ، بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٦ .

وبخاصة وان الوثائق لا تعطينا صورة سينمائية عن الحداث وانما
تبدنا بصور متناثرة ، بينها وبين البعض الآخر الكثير من انواع النقص
وعدم الارتباط والاختلال وان دراستها وتحليلها واكمال كل نقص وسد كل
ثغرة بينها ، وتنقيتها كما تنقى الحبوب الطيبة من الحصى والقشر يحتاج
الى مؤرخ يتمتع بموهبة خاصة يستطيع بها احياء الماضى بكل ما كان عليه
وان يميز بين الحقيقي وغير الحقيقي مستعينا فى ذلك بكل تجاربه (١٦) حتى
يروى الحدث بالدقة والتحليل المناسبين وهو يستتر خلف الشواهد
المعترف بانها صادقة ، كما يحتاج أيضا الى مؤرخ واسع الثقافة ، وناقد
حصيف يتمتع بمقدرة علمية عالية ، والمعية معالجة المسائل التاريخية
والتعرف على ملابسات الواقع فيجتهد فى ابراز ما بها من خفايا وايضاح
الجديد فيها ، وتلك هى الغاية الاولى للتاريخ ، فاستخلاص الاحكام التى
تتعلق بالانسان ، والاجابة على الاسئلة التى تتعلق بجهود البشرية
ومنجزات الانسان فى الماضى بما فيها من عبر وعظات ، وذلك للسير على
منوالها فى المستقبل ولا سيما ان الاحاطة بأعمال الانسان ، والامام بدقائق
الحياة اليومية فى العصور الماضية بمثالبها ومشاربها يمكن ان تفيد انسان
الحاضر فى تجنب اخطاء من سبقوه ، والسير على منوال محاسنهم ومآثرهم
اذ ان الحضارة الانسانية ليست بنت ساعتها ، بل هى تراث عمـسـور
ومجهودات امم وشعوب عاش الانسان كل تجاربها حتى ظهرت لنا
حضارة القرن العشرين . ومن هنا ينبغى ان يخطر ببال اساتذة الجامعات
من المؤرخين الذين يفنون أعمارهم فى البحث عن الحقيقة ، ويدفنون
انفسهم فى الوثائق والاحصاءات ان الماضى ميت الا بمقدار ما يؤثر فى
اخلاق وغايات الأحياء من الناس ، وأنه لا قيمة للتاريخ الا بمقدار ما ينـتـج
الحاضر ، ويعين على توجيه المستقبل وأنه اذا ما كتب التاريخ بهذه الطريقة
فسيعرف العالم حقيقة الطبيعة البشرية بعرفة أفضل مما يكتبه علماء
النفس والفلسفة والاجتماع فى العالم (١٧) .

(١٦) عبد الرحمن بدوى : مناهج البحث العلمى ص ٢١٩ .
(١٧) ول ديورانت : مناهج الفلسفة — ترجمة أحمد فؤاد الأهوانى —
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٥ ص ٨ .

وعلى كل حال فبعد ان اتضحت أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية أخذت الارشيفات الخاصة بها في التطور فبعد أن كانت مخازن للملفات غير المستعملة ، ومأوى لمخلفات المصالح الحكومية ، ومستودعا للحشرات (١٨) أصبحت بمثابة المعامل الحديثة للدراسات التاريخية وقد تطورت هذه المعامل ، ونظمت بحيث تلبى حاجة الباحثين وظهرت منها أنواع جديدة .

ومن المعروف ان مصر كانت من أوائل الدول العربية التي تنهت إلى أهمية وثائقها فاصدرت مرسوما وزاريا في عام ١٩٥٤ بإنشاء لجنة الوثائق التاريخية لجمع كل مواد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية في ادارة مركزية تدعى دار الوثائق .

(١٨) يذكر أسد رستم انه عندما صعد الى القلعة في عام ١٩٢٥ لتفتد الدفتر خانة المصرية وجد أوراقها وسجلاتها مكدسة بعضها فوق بعض في أكياس لا يؤمها سوى الجراذير والثعابين .
انظر : مجلة المشرق البيروتية الجزويتية ١٩٢٧ ص ٤٧٧ .